

تحليل السياسة الاجتماعية: الماهية والبراديجمات.

Social Policy Analysis: Essence and Paradigms

ببازيد يوسف

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، baizid.youcef@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/03 تاريخ القبول: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

هدفت الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى استكشاف المقاربات النظرية والآليات والمراحل المنهجية التي وضعها أهم منظرو وباحثو السياسات الاجتماعية، لفهم عمليات صنع وتحليل السياسات الاجتماعية، كون عمليات التحليل تضع في مرمها تحقيق التّجاعة في تجسيد السياسة الاجتماعية، ومن ثمة اعتبارها تؤثر لدى تحقيق السياسة العامة لمرامها بطرق علمية مدروسة واستباقية بعيدا عن الارتجالية والسياسات الآنية. تسهم عمليات التحليل في استنتاج مدى تحقيق الأهداف المخطط لها وتقييم البرامج المستهدفة وفعاليتها، من خلال التعرف على هذه البراديجمات والمقاربات، وبالمحصلة اقتراح تفسيرات للسياسة العامة والسياسات الاجتماعية والتنبؤ بنتائجها ومدى جدواها، وتقادي مكامن الخلل والضعف التي تعترى عمليات التخطيط والتنفيذ مقارنة بالواقع.

كلمات مفتاحية: السياسات الاجتماعية؛ تحليل السياسة الاجتماعية؛ البراديجمات؛ جدوى التحليل السياسي.

Abstract:

Through a descriptive and analytical approach, this study aimed to explore the theoretical approaches, mechanisms, and methodological stages developed by the major proponents and researchers of social policies to understand the processes of making and analyzing social policies. The analytical processes aim to achieve efficiency in realizing social policies, with the ultimate goal of achieving the objectives of public policy through scientifically studied and proactive methods, away from improvisation and short-term policies.

The analytical processes contribute to deducing the degree of achievement of planned objectives and evaluating targeted programs and their effectiveness by identifying these paradigms and approaches. As a result, by proposing interpretations of public policies and social policies, predicting their outcomes and their effectiveness, and avoiding flaws and weaknesses that affect planning and implementation processes compared to reality.

Keywords: Social policies; Social policy analysis; Paradigms; feasibility of political analysis.

المؤلف المرسل: بيزيد يوسف، الإيميل: baizidyoucef223@gmail.com

مقدمة:

تشكّل السياسة الاجتماعية أهمية بالغة كونها ترمي إلى تحقيق فاعلية قصوى في تجسيد أهداف السياسة العامة من منظور اجتماعي، بإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية العامة بغية تحقيق العدالة والرّفاهية داخل المجتمع، عبر تجسيد العديد من البرامج والمشاريع التي تضعها الحكومات على رأس أولوياتها في الأجندة السياسية. وللتمكّن من الوصول إلى نتائج إيجابية تحقّق الأداء الأفضل وضع الباحثون والدّارسون براديجمات ومقاربات بطرق علمية ومنهجية، تسعى للتعرف على أنجع السّبل لعمليات صنع السياسات الاجتماعية وتحليلها. على الرّغم من تباين المرجعيات والخلفيات التي تقوم من خلالها نمذجة هذه السياسات وفقا لتوجهات الدّول واستراتيجياتها، إلّا أنّ علماء السياسة العامة والسياسات الاجتماعية تبنوا بحسب اختلاف مدارسهم ونظريّاتهم آليات منهجية ونظرية تسعى لدراسة السياسات الاجتماعية.

1-أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على البراديجمات والمقاربات التي تستخدم في تحليل السياسة الاجتماعية، حيث أنّ العديد من القائمين على صنع السياسات الاجتماعية، وخاصة في الدول النامية يجتهدون في وضع سياسات اجتماعية ارتجالية، كثيرا ما تفتقر تلك السياسات إلى استشارة أو تحليل المراكز والمخابر العلمية والمجموعات الاستمولوجية، وتهمل الأطر المنهجية والنظرية متجاوزة الكثير من المراحل والمرتكزات، ومن ثمة تسعى الدراسة مجموعة من الأهداف.

2-أهداف الدراسة: لذا تسعى الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية تحليل السياسة الاجتماعية.
- استكشاف أهم البراديجمات والمقاربات النظرية لتحليل السياسة الاجتماعية.

- إدراك الأهمية العلمية والعملية لتوظيف البراديغمات والمقاربات في تحليل السياسة الاجتماعية.

- تحديد الجدوى الوظيفية من استخدام البراديغمات للوصول إلى تحقيق النجاعة في تجسيد السياسة الاجتماعية.

3- **منهج الدراسة:** ومن ثمة سيتم في هذه الدراسة عبر منهج وصفي تحليلي: - استكشاف أهم براديغمات ومقاربات صنع السياسات الاجتماعية وتحليلها. والتعرف على الأطر المفاهيمية والنظرية لتحليل السياسة الاجتماعية، وكيفية تجسيدها على أرض الواقع.

4- **الإشكالية:** ولذلك يتمحور السؤال المركزي للإشكالية حول:

ما أهمية تحليل السياسات الاجتماعية، ومدى جدواها في صنع سياسة اجتماعية ناجعة؟

- وعليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

أ. ما مفهوم تحليل السياسة الاجتماعية، وكيف تتم عمليات تحليلها؟

ب. ما هي أهم نماذج ومقاربات تحليل السياسة الاجتماعية؟

ج. ما الجدوى من توظيف تحليل السياسات الاجتماعية في عمليات صنع السياسات الاجتماعية؟

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية يمكن عرض واختبار الفرضية

التالية:

5- **الفرضية:** تسهم النمذجة والأطر النظرية في عمليات تحليل السياسة الاجتماعية في رسم وتجسيد سياسة اجتماعية أكثر نجاعة.

6- **تفصيل الدراسة:** تتطرق الدراسة إلى، **أولاً:** التعرف على ماهية تحليل السياسة الاجتماعية من حيث مفهومها وأهدافها ومتطلباتها وآلياتها ومنهجيتها. **ثانياً:** استكشاف أهم نماذج ومقاربات تحليل السياسة الاجتماعية. **ثالثاً:** الغاية من توظيفها وجدواها.

ترتكز عمليات تشخيص وتحليل السياسة الاجتماعية وصنعها على أطر نظرية لتسهيل دراستها، حيث أنّ عملية التحليل تكتسي أهمية بالغة تساعد في بلوغ أقصى جدوى في نجاعة الأهداف المرجوة قياساً بالواقع ومدى ملائمتها، كما تؤثر لمدى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية، وتطابقها مع مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، مستندة في ذلك على منهجيات ومقاربات ونظريات السياسة الاجتماعية.

أولاً: تحليل السياسة الاجتماعية (المفهوم، النماذج والمقاربات)

تقوم عمليات تحليل السياسة الاجتماعية على أسس علمية دقيقة تسهم في إعادة بناء وصياغة الأهداف من جديد ومراجعة عمليات صنع السياسات الاجتماعية وتقويمها، وفقا للنتائج المحققة ميدانيا من خلال تحليل مضمونها ومدى مساهمة مختلف الفواعل في تحقيقها والاستفادة منها على الرغم من اختلاف المواقف والمصالح؛ ومن ثم استخلاص المستهدفين من الرعاية الاجتماعية ومدى نجاعة السياسة الاجتماعية في حد ذاتها.

1. تعريف تحليل السياسة الاجتماعية:

ينطلق مفهوم تحليل السياسة الاجتماعية من خلال تحديد الجدوى وقياس فاعليات تلك السياسات في تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك باستخدام منهجيات علمية وعمليات يقوم بها مختصون بواسطة أدوات ومقاربات علمية للوصول إلى نتائج علمية دقيقة لتحديد مدى فاعلية ونجاعة تلك السياسات.

هناك العديد من التعريفات التي تطرقت لتحليل السياسات الاجتماعية، ومنها:

- التعريف الأول: " هي العمليات التي تتضمن مجموعة المهارات الفنية المستخدمة لوصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية في المجتمع في إطار علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة، وتقدير الظروف المحتملة أو الممكن التدخل فيها لتحقيق الأهداف بصورة أفضل" (النظم الاجتماعية، 2022).

- التعريف الثاني: يذهب تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية إلى البحث فيالقضايا الاجتماعية ويحلل تأثيرها والأهداف الاستراتيجية والقيم المتصلة بها، واستراتيجيات العمل والمستهدفين والتغيرات الكمية والكيفية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، ومناقشة وتحليل القوى السياسية المؤثرة في صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية(السروجي، 2004، صفحة 230).

هي العمليات التي تتم بمعرفة العوامل المؤثرة في كافة مراحل السياسة الاجتماعية، سواء صنعا وصياغة أو تنفيذاً و تقويما بغرض التعديل أو الإصلاح أو التغيير أو الإبقاء بما يحقق مستوى أفضل للأداء" (النظم الاجتماعية، 2022).

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج مجموعة من النقاط، ومنها:

-يقوم بتحليل السياسة الاجتماعية متخصصون لهم معارف ومنهجيات وأدوت علمية ومعلومات وبيانات كمية وكيفية استنادا إلى نماذج ونظريات لها علاقة بتحليل السياسة الاجتماعية؛

-تشكل عمليات تحليل السياسات الاجتماعية كلا متكاملا بدءًا بالتخطيط (الوضع) إلى التنفيذ (التحقيق) ووصولاً إلى التقويم مع مراعاة البيئات الداخلية والخارجية؛
-ترتبط عمليات تحليل السياسات الاجتماعية ببقية السياسات الأخرى؛

-يرمي التحليل إلى وصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية والعوامل المرتبطة بخدمات الرعاية الصحية ومدى نجاعتها وتحليل نقاط القوة والضعف والتنبؤ المستقبلي.

2. متطلّبات التّحليل: تتطلّب عمليات تحليل السياسات الاجتماعية نماذج واقعية تعتمد معايير ومؤشرات صالحة للقياس الكمي والنوعي، كما أنّ إدراك الاحتياجات والمشاكل العامّة يشكّل إطاراً هاماً لصياغة السياسات الاجتماعية، مع الإلمام بمجموعة القيم والمصالح المتضاربة داخل المجتمع، كلّ ذلك في إطار بيئة ومتغيّرات داخلية وخارجية. يؤكّد "ديفيد ج. جل" David G. Gil أنّ تطوير نهج منظم لتحليل السياسة الاجتماعية يجب أن يتضمّن الخطوات التالية (Gil, 1970, p. 412):

(أ) ضرورة تطوير تعريفات مستحدثة للسياسات الاجتماعية، أو نموذج عام، للسياسة الاجتماعية المستمدّة من النّظرية الحالية حول بنية وديناميكيات المجتمعات البشريّة.

(ب) تطوير إطار عام لتحليل السياسة الاجتماعية، يتألّف من مجموعة معيارية من البؤر التحليلية، تعتمد جزئياً على مكوّنات تعريف السياسة الاجتماعية.

(ج) تطوير المواصفات لأنواع ونطاقات البيانات المطلوبة والتقنيات المناسبة لتحليل مختلف بؤر الإطار العام، واختبار الإطار التحليلي من خلال تطبيقه على سياسات اجتماعية منتقاة في الماضي والحاضر والمستقبل لمجتمعات مختلفة.

يستوجب التّحليل المنهجي، جميع السياسات المصمّمة للتحكّم في العلاقات داخل المجتمع ونوعية الحياة أو مستوى الرّفاهية في المجتمع. وبالتالي، لا يُنظر إلى التدابير الاقتصادية على أنّها مجال منفصل، ولكن كوسيلة مهمّة لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية (Gil, 1970, p. 412).

تجدر الإشارة إلى أنّه وفقاً لتصور السياسة الاجتماعية فإنّ المشكلات الاجتماعية الموجودة في المجتمع تعتبر نتيجة للسياسات الاجتماعية القائمة. وبالتالي، يبدو أنّ حلول المشكلات الاجتماعية تتطلّب تعديلات مناسبة. يُنظر إلى السياسات الاجتماعية على أنّها أدوات قويّة محتملة للتغيير الاجتماعي المخطّط والشّامل والمنهجي، وليس مجرد تدابير تفاعلية، وبالمحصّلة يمكن أن تشكّل مخرجات السياسة الاجتماعية مشكلات، كما يمكن أن تكون حلولاً للمشاكل مما يستوجب تحليلها ودراستها وفق أطر علمية دقيقة.

لا يقتصر التنوّع في تحليل السياسات الاجتماعية عن النهج والنماذج فحسب، بل ينطلق منذ البداية من تنوع المداخل في حد ذاتها ما يتطلب آليات منهجية.

3. **آليات تحليل السياسة الاجتماعية:** تستخدم العديد من الأساليب والأدوات في تحليل السياسة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية من قبل المختصين، تستند إلى ضوابط علمية ومنهجية دقيقة، وهي أدوات علمية من خلالها يمكن الوصول إلى نتائج والتحقق من مدى صدق أو ثبات تلك النتائج، تنتوع من أدوات كمية إلى أدوات نوعية، ومن أبرزها:

-الاستبيانات، والمقاييس المقننة؛ -تحليل المضمون (كتفي، د ت ن)؛ -المقابلات المقننة أو شبه المقننة؛ -الرجوع للقوانين والتشريعات والإحصاءات، إضافة إلى الملاحظة العلمية بأنواعها المختلفة (بيطام، 1999، صفحة 122)؛

هذه الأدوات تخضع لمناهج علمية دقيقة سواء منها المنهج المقارن الذي من خلاله تتم المقارنة بين سياسات الرعاية الاجتماعية ما قبل أو أثناء أو بعد التنفيذ أو من خلال التحليل، بهدف التقييم والوصول إلى نتائج أكثر دقة، كما يمكن استخدام المنهج الوصفي أو دراسة الحالة أو المؤسسي وغيرها من المناهج حسب ما يقتضيه موضوع الدراسة محل البحث وفق منهجية دقيقة.

4. **منهجية تحليل السياسات الاجتماعية:** يرى الباحثون والدارسون في مجال تحليل السياسات الاجتماعية ومنهجية البحث العلمي أنّ هناك مناهج كمية وأخرى نوعية، كما توجد مناهج مختلطة يمكنها أن تدرس الموضوع محل البحث والدراسة. حيث تعتمد نوع المنهجية التي يعتمدها أي بحث على هدف البحث المركزي التي ينطلق منها الباحث، فمنهجية البحث الكمي عادة ما تجيب عن أين وماذا ومن ومتى؟، ومع ذلك، فقد لوحظ أن منهجيات البحث الكمي لا تجيب بشكل كاف عن سبب حدوث الظاهرة أو كيف تحدث؟ (Dye, 2013, p. 15)، وهي تفيد في الدراسات الكمية القابلة للتكميم.

في حين يتكوّن مجتمع البحث التوعوي في تحليل السياسات الاجتماعية من مجموعات من الدارسين المشتتين عالميا الذين يحاولون تنفيذ نهج تفسيري نقدي يساعدهم على فهم الظروف التي تحدّد الحياة اليومية والتغيرات الاجتماعية. يوظّف الباحثون مختلف النظريات، مثل: البنائية، النظرية النقدية، النسوية، المادية الجديدة، ونظرية العرق، وكذلك نماذج الدراسات الثقافية للتفسير، على الحدود المنهجية بين ما بعد الوضعية وما بعد البنيوية، والمادية الجديدة، والبراغماتية باستخدام جميع استراتيجيات البحث (دراسة الحالة، الإثنوغرافيا، الإثنودراما، الفينومينولوجيا، مختلف النظريات، السيرة الذاتية والتاريخية والتشاركية) (Denzin, 2000, p. 17).

في البحث النوعي يتم جمع البيانات النوعية من قبل الباحث وتحليلها باستخدام أحد طرق تحليل البيانات النوعية. فالبيانات النوعية هي أوصاف متعمقة للظروف والأشخاص والتفاعلات والسلوكيات المرصودة، والأحداث والمواقف والأفكار والمعتقدات والاقتراسات المباشرة من الأشخاص الذين عانوا أو يعانون من هذه الظاهرة (Patton, 2002, p. 74).

ومع ذلك تتم عمليات البحث والتحليل النوعي في السياسات الاجتماعية بمرونة، حيث أنه يسمح للمستخدم إما بجمع كل شيء من البيانات ثم تحليلها، أو القيام بتحليل البيانات أثناء عملية الجمع.

في مرحلة التحليل تتم غربلة البيانات التي تم جمعها ورسمها وفرزها وفقا للقضايا والموضوعات الرئيسية. وهذا ينطوي على مجموعة من الخطوات الخمس، وهي (Patton, 2002, p. 74):

1. التعرف على موضوع البحث والدراسة؛ 2. تحديد إطار موضوعي للدراسة؛ 3. فهرسة البيانات؛

4. الرسوم البيانية وتحليلها؛ 5. رسم الخرائط والتفسير المنهجي.

تستخدم البحوث النوعية طرقا عديدة في منهجية البحوث في السياسات الاجتماعية، وذلك بحسب الأهداف المتوخاة من التحليل والدراسة، ويمكن تصنيفها إلى أربع فئات، وهي (Patton, 2002, p. 75):

أ. **بحوث السياقات والمحتوى**: وهي تعمل على تحديد شكل وطبيعة ما هو موجود، وتبحث الأسئلة التالية (Kowalczyk, 2022) : - ما هي أبعاد المواقف أو التصورات السائدة؟ - ما هي طبيعة تجارب الناس؟ - ما هي احتياجات مجتمع الدراسة؟ - ما هي العناصر التي تعمل داخل النظام؟

ب. **بحوث التشخيص** (QuestionPro, 2022): لتحديد أسباب وتدايات ما هو موجود، وتبحث الأسئلة التالية: - ما هي العوامل الكامنة وراء مواقف أو تصورات معينة؟ - لماذا يتم اتخاذ القرارات أو الإجراءات أو عدم اتخاذها؟ - لماذا تنشأ احتياجات خاصة؟ - لماذا لا يتم استخدام الخدمات أو البرامج؟

ج. **البحوث التقييمية** (Wright, 2015, p. 668): تقييم فعالية ما هو موجود، وتبحث الأسئلة التالية: - هل يتم تحقيق الأهداف؟ - ما الذي يؤثر على التنفيذ الناجح للبرامج أو الخدمات؟ - كيف تؤثر التجارب على السلوكيات اللاحقة؟ - ما هي الحواجز الموجودة أمام الأنظمة العاملة؟

د. البحوث الاستراتيجية(Thomas, 2001, p. 09): لتحديد النظريات أو السياسات أو الخطط أو الإجراءات الجديدة، وتبحث الأسئلة التالية: - ما هي أنواع الخدمات المطلوبة لتلبية الاحتياجات؟ - ما هي الإجراءات اللازمة لجعل البرامج أو الخدمات أكثر فعالية؟ - كيف يمكن تحسين الأنظمة؟ - ما هي الاستراتيجيات المطلوبة للتغلب على المشاكل المحددة حديثاً؟

5. **القائمون على تحليل السياسة الاجتماعية:** يشارك في عملية تحليل السياسة الاجتماعية كل من:

أ- محللي السياسة الذين يوجدون ويقومون بإدلاء الآراء بناء على معرفة ودراسة بطرق علمية ومنهجية، حيث تستخدم نصائحهم في إرشاد السياسات الاجتماعية والتأثير عليها، خاصة عندما تتوفر لديهم الدراية الكافية والمعطيات الدقيقة حول القضايا المطروحة(Cornwall, 2003, p. 09).

ب- الاختصاصيين الاجتماعيين: الذين يشاركون ميدانيا وعمليا في تحليل السياسة الاجتماعية إما بصورة مباشرة، أو كما جرت العادة بصورة غير مباشرة من خلال منظماتهم ومؤسساتهم المهنية، حيث يشتركون في تجميع المعلومات ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية (Workers, 2022).

كما يشارك في تحليل السياسة الاجتماعية كل من:

ج- علماء الاقتصاد الذين ينظرون للسياسة الاجتماعية من منظور الاقتصاد والسوق وعلاقة الحكومة والأفراد والمجتمع بالسوق، من خلال تحليل الموارد والامكانيات المتاحة ماديا وبشرياً، حيث يركز الاهتمام على تحليل الموارد الضريبية وكيفية تحليلها وصنعها مع اختيار أفضل النظم الضريبية التي تحقق السياسات التوزيعية والعدالة الاجتماعية لتوفير الرعاية والرفاه.

د- علماء علم الاجتماع: يهتمون بكيفية تأثير السياسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وتوظيف المقاربات والنظريات الاجتماعية ودورها في تفعيل السياسة الاجتماعية وتحليلها، وما تتضمنه من برامج مع تقويم مدى نجاعتها.

هـ- علماء السياسة: من خلال اهتماماتهم بعمل الحكومات وسياساتها على مختلف المستويات، وكيفية تأثير السياسات الحكومية على الحياة السياسية مع تأثير البيئة السياسية الداخلية والخارجية في المجتمع وتطوير وتنفيذ السياسة الاجتماعية.

ثانياً: مداخل وبراديجمات تحليل السياسة الاجتماعية

ترتبط عملية استخدام المداخل في تحليل السياسة الاجتماعية بمجموعة من العوامل التي تسعى إلى فهم ركائز ومتطلبات السياسة الاجتماعية وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، مع تحديد الأطر الزمكانية لهذه السياسات، حيث وضع علماء السياسات العامة والسياسات الاجتماعية نماذج عديدة، قد يستخدم من خلالها واحداً أو أكثر أو جميعها.

1- مداخل تحليل السياسة الاجتماعية: من أبرز هذه المداخل حسب NeilGilber وHarry Specht (السروجي، 2004، صفحة 233):

1.1 مدخل العملية-Process:-

يهتم بدراسة ديناميكية عمليات صنع السياسة الاجتماعية وسياسات الرّعاية الاجتماعية وطرق وأساليب صنع القرارات المرتبطة بها.

2.1 مدخل الناتج أو العائد - The Product: يهتم بدراسة القضايا التي تركز عليها السياسة الاجتماعية وما تتضمنه من قوانين وتشريعات، وتحليل الظروف المجتمعية والمؤثرة على سياسات الرعاية الاجتماعية، وذلك في سياق اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي.

3.1 مدخل الأداء- Performance: يهتم بتقويم سياسة الرّعاية الاجتماعية وعائدها على الفئات المستهدفة من السّياسة الاجتماعية.

2- نماذج تحليل السياسة الاجتماعية: تتنوّع بدورها نماذج تحليل السياسة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية على اعتبار أن الرعاية الاجتماعية تعتبر مجالا هاما للسياسة الاجتماعية، ومن أبرزها (السروجي، 2004، الصفحات 234-235):

1.2. نموذج " دافيد جل " David Gil: تتمثل أهميته في كونه أكثر النماذج شمولية واستخداما في تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية (Gil, 1970, p. 413)، حيث يركّز على مجموعة من العناصر، ومن أهمها: -حصر القضايا المجتمعية، والتّعرف على القيم والأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية؛ -عمليات تطبيق السياسة الاجتماعية على أرض الواقع؛ -القوى المؤثرة في صياغة وصنع السياسة الاجتماعية؛ -وضع سياسات بديلة.

ويتفرّع كلّ عنصر منها إلى تحليل أدقّ يمكن ملاحظته، ممّا يلي (Edward, 1974, p. 599):

العنصر الأول: القضايا المجتمعية التي تتعامل معها السياسة الاجتماعية:

أ- طبيعة هذه القضايا ونوعها. ب- تحديد مجال تأثير هذه القضايا. ج- النظريات العلمية والفروض التي تتصل بالجوانب الدينامية لهذه السياسة.

العنصر الثاني: التعرف على الأهداف الاستراتيجية والقيم المتصلة بها من خلال:
أ- تحديد مجموعة الأهداف الاستراتيجية التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها. ب-
تحليل الجوانب الايديولوجية التي تتصل بالأهداف. ج- مناقشة القيم التي تؤثر في
تحديد هذه الأهداف. د- النظريات والفروض المحددة لاستراتيجيات العمل. هـ-
المستهدفون من السياسة وتوزيعهم ديمغرافيا وجغرافيا. و- النتائج والآثار التي تحققت
بعد تنفيذ السياسة.

العنصر الثالث: الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية ويتضمن (Edward, 1974, p. 599):

أ- رصد التغيرات الكمية والكيفية التي نتجت عن تنفيذ السياسة ومناقشتها. ب- مناقشة
التغيرات التي حدثت في البناء الطبقي. ج- مناقشة التغيرات التي حدثت بالنسبة
لحقوق الأفراد وواجباتهم. د- مناقشة مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة
الاجتماعية والموازنة. هـ- النتائج المباشرة وغير المباشرة التي ترتبت على حدوث
تلك التغيرات.

العنصر الرابع: الآثار التفاعلية بين السياسة الاجتماعية والقوى المؤثرة، ووضع
وتنفيذ هذه السياسة من خلال (Security, 2022):

أ- مناقشة وتحليل القوى السياسية المؤثرة على وضع وتحديد السياسة. ب- مناقشة
تأثير السياسة الخارجية والقوى السياسية الخارجية على وضع وتنفيذ السياسة. ج-
مناقشة تأثير سياسة اجتماعية أخرى في المجتمع على السياسة الاجتماعية موضع
التحليل. د- محاولة التوصل إلى بعض الحقائق والتوقعات التي تفيد في وضع سياسات
مستقبلية.

العنصر الخامس: وضع سياسات بديلة ويتم ذلك من خلال:

أ- القضايا التي يجب أن تشملها السياسة المقترحة. ب- مجالات التأثير التي يجب أن
تتضمنها السياسة المقترحة. ج- الركانز التي يجب أن تستند إليها السياسة المقترحة. د-
صنع السياسة المقترحة. و- دور الخدمة الاجتماعية في صنع وتنفيذ السياسة.

2.2. نموذج هوكنستند "M.C. Hokenstand" (University, 2022): يؤكد هذا
النموذج على العلاقة بين الأبعاد الثقافية والقيمية في المجتمع وأقسام سياسة الرعاية
الاجتماعية، حيث تشمل أقسام السياسة الاجتماعية كل من التطور التاريخي والقيم
المجتمعية والبناء الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تدخل في علاقات

طردية فيما بينها، ومن خلالها يمكن تحديد الاتجاه نحو الرعاية ومن ثمة سياسة الرعاية الحكومية (Doreen Elliott, 2005, p. 200). يكون ذلك من خلال:
أ- التوجّهات الاقتصادية المرتبطة بالعمالة واقتصاد السوق. ب- اتحاد القوة المرتبط بالدّخول والأرباح ممّا ينتج عنه مخاطرة سياسية أقلّ. ج- الاستثمارات أو المدّخرات وما يتعلّق بالمدخلات والسياسة المالية. د- التضخّم المالي من خلال قوة البيع أو الشراء وما يترتب عنه من سياسات للرعاية الاجتماعية.

يظهر من خلال هذا النموذج التركيز بين السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية بحكم علاقة التأثير والتأثر، كما لا يهمل الخلفية التاريخية والأوضاع والظروف المجتمعية والبيئة. وفي المحصلة، فإنّ وضع السياسة الاجتماعية يتضمّن مراعاة سوق العمل والمخاطرة السياسية الأقل والسياسة المالية. يعتمد هذا النموذج على مجموعة من المتغيّرات ومنها:

- التعرف على المشكلة الاجتماعية، بالبحث عن أسبابها وتأثيراتها، ومن يتأثر بها؟
- اختيار السياسة الاجتماعية المناسبة: بتحديد الهدف منها ومتطلّباتها من مدخلات مادية وبشرية وإمكانيات متاحة، ومن ثمّ تحديد المستفيدين منها، وتحليل السياسة الاجتماعية.

- التعرف على مكان القوة والضعف في السياسة الاجتماعية انطلاقاً من البرامج وكيفية نجاحها وتعزيزها، وزيادة قوّة تأثيرها، بمعنى آخر، كيف تنجح وكيف تؤثر؟ ومدى تكلفة وعوائد هذه السياسة الاجتماعية.

- القضايا المهمة التي يتمّ النّظر فيها، والاجراءات التي يجب اتّخاذها (Midgley, 2022).

ثالثاً. الجدوى من توظيف براديجمات التحليل في صنع السياسة الاجتماعية:

تسعى براديجمات تحليل السياسة الاجتماعية التي وضعها الباحثون والدّارسون إلى تصويب صنع السياسات الاجتماعية ضمن أطر نظرية ومنهجية، بيد أنها لا تنفك تنفصل عن الواقع، ذلك أنّها تعنى بالتنفيذ والتجسيد الميداني للسياسات والتحقق من مدى فاعليتها، ولذا تسعى عمليات تحليل السياسة الاجتماعية إلى (Dye, 2013, p. 15):

- تبسيط وتوضيح الأفكار حول مختلف السياسات، ومنها السياسة الاجتماعية؛ وذلك من خلال إدراك الخلفيات والمرتكزات القيمية والمفاهيمية التي تستند إليها السياسة الاجتماعية، بغية ضبط المبادئ العامة والأهداف الرئيسية ومضامينها.
- تحديد الجوانب الهامة لمشاكل السياسة والمجتمع؛ إذ أن تحديد وتصنيف المشاكل الاجتماعية ومدى أهميتها وخطورتها يسمح بترتيبها على أجندة السياسة الاجتماعية، وبالتالي حصر المدخلات ذات الأهمية على قائمة الأولويات الحكومية؛
- تساعد على التواصل من خلال التركيز على السمات الأساسية للحياة السياسية والاجتماعية؛ عبر توظيف وفهم استراتيجيات صنع السياسة الاجتماعية، وإدراك أهم التجاذبات السياسية التي تحدث ضمن المعترك السياسي بين مختلف الفواعل، سواء منها الرسمية أو غير الرسمية، ما يتيح للمحلل السياسي إسقاط النموذج الأمثل ووضع البدائل والخيارات الأمثل؛
- توجيه الجهود لفهم عمليات صنع السياسة الاجتماعية بشكل أفضل، من خلال اقتراح ما هو مهم وما هو غير مهم؛ وإدراك علاقات التفاعل بين مختلف شبكات السياسة الاجتماعية، والقيم التي تحكم مختلف الفواعل؛
- اقتراح تفسيرات للسياسة العامة والسياسات الاجتماعية والتنبؤ بنتائجها. حيث أن البراديجمات بقدر ما هي محاولات لنمذجة الواقع، بدورها تعتبر محاولات لفهم وشرح العلاقات بين المتغيرات وفك التشابك والتعقيد الذي يعتري عمليات صنع السياسات الاجتماعية.
- وبالتالي، تهدف عمليات التحليل للوصول إلى (الأقصى، 2022):
- تحليل مدى تأثير وجدوى السياسات المسطرة على واقع السياسات الحالية ونجاحتها في حلّ المشكلات بقياس التأثيرات نوعياً وكمياً، وتحديد الفئات المستهدفة والمستفيدة ومستوى تحقيق الحاجيات، إضافة إلى تقدير الجدوى من البرامج وتكاليفها ومخرجاتها؛
- استكشاف الواقع وتبسيط الضوء على مختلف الجوانب، وعمليات التفاعل والاختيارات الأمثل للوصول إلى الاشباع أو التغذية الراجعة لإعادة صياغة السياسات الاجتماعية أو تطويرها وتحديثها؛
- تقدير الملاءمة بين آليات وأدوات السياسة الاجتماعية والأهداف الاجتماعية المُسطرة، والاستفادة من البحوث النظرية والميدانية في عمليات التقويم وتحفيز القائمين على تنفيذ السياسات الاجتماعية؛

-مدى مطابقة الأهداف للسيّاقات الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر التي يمرّ بها المجتمع سواء منها الطبيعية أو البيولوجية أو السياسية، مقارنة بالإمكانات والموارد المتاحة؛

-التعرّف على المخاطر والتحدّيات المستقبلية وتقدير مستوى أهميتها وخطورتها للتخطيط للسياسات المقبلة ومراحل تنفيذها؛

-قياس مستوى فاعلية وأداء السياسات الاجتماعية الراهنة في تحقيق الأهداف وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية؛

-التعرّف على مدى استجابة النظم السياسية والحكومات لمطالب المجتمع، وخطط الرعاية الاجتماعية وتحديد النفاص ومكامن الضعف المادية والبشرية؛

-قياس الجدوى السياسية والاجتماعية للسياسات الاجتماعية ومدى تحقيقها للقيم المادية والمعنوية المستهدفة، وتحليل التغيرات سواء العادية منها أو الطارئة على البرامج والسياسات (Majone, 1975, p. 51).

إن صنع سياسة اجتماعية مناسبة لها جدوى يقتضي تحليلاً وتخطيطاً محكماً من خلال جمع المعلومات الدقيقة حول مكونات ومراحل السياسة الاجتماعية، وذلك بالتّوافق مع التّشريعات والقواعد المنظمة لعمليات التّنفيد، وهو ما تتوافق عليه أغلب النماذج المختلفة، ويتطلب ذلك:

1- **تحديد القيم وتعبئة الموارد:** من خلال تقدير القيم المعنوية والمادية، وخاصة الميزانية اللازمة في مختلف المراحل، وتعبئة الموارد، ومتطلبات ووسائل التنفيذ، وقد يأخذ ذلك وقتاً كافياً بعد التجاذبات السياسية في المجالس التشريعية لإقرار الموازنة اللازمة (Seltzer, 2014). وهو ما يسعى المحلل السياسي في مجال السياسة الاجتماعية لإدراكه وأخذه بعين الاعتبار، عبر جمع المعلومات والاحصائيات والوثائق.

2- **مراحل تجسيد السياسة الاجتماعية:** يُقسّم المشروع أو البرنامج إلى مراحل مع وضع الأطر الزمانية اللازمة للتنفيذ في كل مرحلة. وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار في عمليات التحليل السياسي.

3- **المتابعة والتقييم:** بمعنى، قياس التحليل السياسي لما مدى مطابقة وملاءمة البرامج مع الأهداف المبرمجة وتوجهات وأهداف السياسة الاجتماعية؟ والتحقق من مدى الإنجاز في كل مرحلة من المراحل، برصد النفاص والمعوقات والبحث عن حلول عملية لها. ومدى الكفاءة والكفاية؟ وما يتطلبه البرنامج من استراتيجيات واستراتيجيات تنفيذ بديلة (Pawar, 2019, p. 01).

4-تقييم الفاعلية والكفاءة: من خلال قياس مدى تطابق المخرجات مع المدخلات للتأكد من مستوى تحقيق السياسة الاجتماعية لأهدافها النهائية، مثل الاستقرار الاجتماعي والعدالة في التوزيع وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، وتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية بتوفير الرفاهية لكل أفراد المجتمع وليس فقط تحسين أوضاع الفئات الهشة دون إشراك فعلي لهم في التنمية الشاملة. لا يتأتى ذلك دون الاعتماد على مؤشرات لقياس مدى تحقيق الأهداف.

الخاتمة:

تمّ التّطّرق من خلال هذه الدّراسة إلى أهمّ البراديجمات التي اعتمدها منظّرو ودارسو السّياسات الاجتماعية صنعا وتحليلا، حيث أنّ الطرق العلمية أثبتت مدى فعاليتها في تجسيد البرامج والمشاريع الحكومية في مختلف المجالات التي تشكّل ميادين للسّياسات الاجتماعية.

أولاً: النتائج:وعليه توصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج، ومنها:

1. يوجد تنوّع واختلاف كبير في مقاربات وبراديجمات صنع السّياسات الاجتماعية، بيد أنّ ذلك لا يعني التّضارب، بل التعدّد في زوايا الرؤية والمنظورات التي تشكّل علاقات طردية من حيث الجوانب الاستمولوجية (المفاهيمية)، والواقع الانطولوجي للسياسة الاجتماعية، وبالتالي تتنوع منهجيات التّصوّر والتّجسيد.

2- تخضع عمليات تحليل السياسة الاجتماعية للتّحليل المنطقي بما يتناسب مع التّحوّلات والتّغيرات وتتبع الخطط والبرامج وتقييمها في مختلف المراحل، ومن ثمة تحديد التّحديات والفرص.

3. تكمن أهمية تحليل السياسة الاجتماعية في تقييم مدى تقدم السياسة الاجتماعية رسماً، صنعا واستشرافا للمستقبل من خلال تحليل مختلف المراحل ومراجعة التّغذية الرّاجعة، والتنبؤ بالسياسات الاجتماعية التي يمكن اعتمادها وصنعها مستقبلاً.

ثانياً: الإشكالية والفرضية:بالنسبة للإشكالية: فإن نجاعة السّياسات الاجتماعية برمتها يرتبط بعلاقة طردية مع تحليل السّياسات الاجتماعية، ذلك أنّ قياس واختبار وتصويب السّياسات الاجتماعية يخضع لأطر استمولوجية ونظرية تتأثر بالواقع وتؤثر فيه، وتعمل براديجمات التّحليل على تسهيل رسم وصنع السّياسات الاجتماعية والتّعرّف على مدى نجاعتها وجدواها.

فيما يتعلّق باختبار الفرضيّة: أثبتت الفرضية الأولى: تسهم عمليات تحليل السّياسة الاجتماعية في رسم وتجسيد سياسة اجتماعية أكثر نجاعة، أثبتت الفرضية صحتها، حيث لا يمكن في الوقت المعاصر تجسيد أي سياسة دون تحليل مكامن الضّعف والقوّة، وتحديد التهديدات والفرص المتاحة، حيث أضحت عمليات التحليل تقوم على أسس منهجية مدروسة في جميع مراحل السياسة الاجتماعية بعيدا عن الارتجال والمواقف الأنانية السياسية. إذ تشكّل البراديغمات ركيزة نظرية في تفسير وتحليل مبسط للعلاقة بين متغيرات البحث والتحليل.

مع ذلك لا يزال التَّنْظِير السُّوسْيُولُوجِي للسياسة الاجتماعية يُورِّق العديد من الباحثين، الدارسين والأكاديميين لحلَّ إشكالية العلاقة بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية، وفهم العلاقات بين المتغيّرات في الحقلين، وكذا حقل السياسة من جهة وحقل علم الاجتماع من جهة ثانية، حيث أنّ اختلاف المداخل والاقترابات والفلسفات والنظريات يشكل خطوة مهمّة في التحليل، على الرّغم من اختلاف التّصورات، المفاهيم، والخلفيات الفكرية والأيدلوجية تجاه مختلف الظواهر والقضايا الاجتماعية والسياسية التي تطرأ على أرض الواقع.

يبقى الهدف من العمليات التحليلية والنظريات يكمن في إيجاد تفسيرات من خلال فروض منطقية تصل في نهاية المقام إلى التفسير أو التنبؤ حسب المستويات الاستمولوجية المبتغاة، والأهم هو صياغة قوانين وتعميمات بهدف الوصول إلى نظرية، على أنّ الوصول إلى نظرية عامة لا يزال طموح العديد من العلماء والباحثين والأكاديميين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Chand, S, (2022, April 18). Models of Decision Making: Rational, Administrative and Retrospective Decision Making Models, Retrieved from: <https://bit.ly/3AE0Hqd>
- 2) Cornwall, H. L. *Researching social policy*, (Brighton: Brighton: Institute of Development Studies. 2003),

- 3) Crossman, A. (2022, March 20). Feminist Theory in Sociology Retrieved from : <https://www.thoughtco.com/feminist-theory-3026624>.
- 4) Denzin, N. K. Handbook of qualitative research Introduction In N. K, 2nd Edit. (USA: Denzin, & Y. S. Lincoln Eds. 2000),
- 5) Doreen Elliott. Review of Lessons from Abroad: Adapting International Social Welfare Innovations. M. C. Hokenstad and James Midgley, *The Journal of Sociology & Social Welfare*. Vol. 32: Iss. 3, Article 16, (2005).
- 6) Dye, T. R. *Understanding public policy*, 14th ed, (USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2013),
- 7) Edward, S. *Unravelling Social Policy: Theory Analysis and Political Action toward Social Equality: David G. Gil*. Chicago. USA: Social Service Review. University of Chicago Press. Volume 48 Number 04, (1973).
- 8) Gil, D. G. A Systematic Approach to Social Policy Analysis. (*The University of Chicago Press journals*, USA, 1970),
- 9) Griggs., C. A. *Introducing Social Policy*, (Great Britain: Pearson Education Limited, 2008),
- 10) iEduNote. (2022, MAY 05). *Types of Bargaining Strategies in Negotiation and Conflict*. Retrieved from iEduNote: <https://www.iedunote.com/types-bargaining-strategies>
- 11) James Wright, *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences*, 2nd Edition, (USA: Elsevier Ltd, 2015).
- 12) Kowalczyk, K. R. (2022, June). *Psychology Content Analysis in Social Research*. Retrieved from [study.com: https://study.com/learn/lesson/content-analysis.html](https://study.com/learn/lesson/content-analysis.html)
- 13) Michael Quinn Patton, *Qualitative research & evaluation method, Integrating Theory and Practice*, (Sage Publication, USA, 2002),
- 14) Michael Hill, *Pensions*. Great Britain: The Policy Press, (Great Britain: University of Bristol, 2007).
- 15) Midgley, M. C. (2022, June 07). *Lessons from Abroad: Adapting International Social Welfare Innovations*. Retrieved from <https://bit.ly/3KQS8wO>
- 16) Model, T. A. (2022, April 18), *The Administrative Partnership Model: ethining the approach to shared services in higher education*, Retrieved from <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/public-sector/us-administrative-partnership-models.pdf>

- 17) Neil Gilbert & Paul Terrell, *Dimensions of Social Welfare Policy*, (Vol. 8th Ed). np: Person. (2012),
- 18) Pawar, M. Social Work and Social Policy Practice: Imperatives for Political Engagement, *The International Journal of Community and Social Development*. 18, (2019).
- 19) QuestionPro. (2022, May 25). *Social Research – Definition, Types and Methods*. Retrieved from QuestionPro: <https://www.questionpro.com/blog/social-research/>
- 20) Security, S. (2022, My 30). *Policy Making Process*. Retrieved from Social Security: <https://socialsecurity.gov.mt/en/policy-making/>
- 21) Seltzer, J. B. (2014, October). *What is Resource Mobilization and Why is it so Important?* Retrieved from , Health Communication Capacity Collaborative: <https://healthcommcapacity.org/resource-mobilization-important/>
- 22) Spicker, P. *Social policy: Theory and practice*. Vol. 3rd edition. (n. p: Policy Press, 2014),
- 23) Thomas, D. R. Research strategies, In book: Health and public policy in New Zealand . In *Research strategies*, (Oxford University Press. 2001), pp. 82-102.
- 24) University, C. W. (2022, April 22). *M.C. Terry Hokenstad, Jr, PhD*. Retrieved from Case Western Reserve University: <https://case.edu/socialwork/about/directory-faculty-and-staff/emeriti-faculty/mc-terry-hokenstad-jr-phd>
- 25) Utangisila Bena Osée. *Negotiation and Public Policy-Making Process . Open Access Library Journal*. (2019) ,
- 26) Walker, A. Social Policy Administration and The Social Construction Of Welfare Sociology. *Sage Journals*, (1981).
- 27) Walker, A. Social Planning: A Strategy for Socialist Welfare, *Journal of Social Policy*1, (1984).
- 28) Workers, B. A. (2022, May 28). *What do social workers do?* British Association of Social Workers Retrieved from: <https://www.basw.co.uk/resources/become-social-worker/what-do-social-workers-do>
- 29) WRIGHT, A. D. *INTERNATIONAL ENCYCLOPEDIA OF THE SOCIAL & BEHAVIORAL SCIENCES*. (USA: Elsevier Ltd. 2015),

- (30) بوتومور، الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي. تر: أحمد الجوهري وآخرون (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)
- (31) جامعة الأقصى. (06 ماي، 2022). تحليل السياسة الاجتماعية، . تم الاسترداد من جامعة الأقصى: <https://bit.ly/3RkIkxr>
- (32) سليمة بوخيوط وياسمينه كتفي. تحليل المضمون في الدراسات السوسيولوجية (الممارسات المنهجية). مجلة الفتح للدراسات النفسية والتربوية، (د ت ن).
- (33) طلعت مصطفى السروجي. السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة (المجلد 01). (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004).
- (34) قوي بوحنية وحسيني محمد، السياسة العامة الصحية في الجزائر: دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990 - 2012، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (30 يونيو، 2014).
- (35) مسعودة بيطام، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسيولوجي. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 01 (1999).
- (36) هندسة النظم، النظم الاجتماعية. (23 أبريل، 2022). تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية، . تم الاسترداد من هندسة النظم الاجتماعية: <https://bit.ly/3D62JCr>

